الأستاذ كمال بيرم

مقياس المجتمع الجزائري وفعالياته السنة الثانية ماستر تاريخ الجزائر الحديثق

المحاضرة 2

مقومات الاقتصاد الجزائري في الفترة العثماني وتحولاته

الجزائر خلال العهد العثماني اقتصاديا هي استمرار للاقتصاد التقليدي لما قبل دخول الاتراك الا في ما تعلق بتحول الوجهة من الاعتماد على المدخول من الأرض الى المدخول من البحر انطلاقا من وجهة الدولة العثمانية البحرية، وشكلت المرحلة العثمانية في تاريخ الجزائر مرحلة انتقال بالاقتصاد والمجتمع الجزائري الى مرحلة اكثر انضباط وتنظيم للنشاطات الاقتصادية، وتنوع في المنتجات والأنشطة بفضل التنوع البشري والاضافة التي قدمتها العناصر البشرية الوافدة الى الجزائر من الاندلس العربية منها واليهودية او الوافدة من الاناضول.كما ساهم البعد الجهادي البحري للحكم العثماني بالجزائر الى تحول الوجهة الاقتصادية من البر الى البحر بالاعتماد على القرصنة وجباية البحر لمدة طويلة.الا ان الملفت للنظر هو حفاظ السلطة العثمانية على النسق التقليدي التنظيمي للحركة الاقتصادية ومقوماتها مع ادخال عناصر اكثر فاعلية بالنسبة لطبيعة الدولة الحديثة.

1/ **الملكية العقارية وطبيعتها** : تحكمت عدة عوامل في وضعية الأرض بالجزائر العثمانية منها ما تعلق بالظروف الطبيعية التي اثرت على نوعية الملكية والقوانين المتصلة بها فوقع اختلاف في تحديد الملكيات من إقليم لاخر فتركزت الملكيات الخاصة بجوار المدن او الفحوص او بعض المناطق الجبلية بينما توسعت ملكيات الدولة المعروفة باراضي المخزن بالسهول المنتجة للحبوب في المناطق الداخلية بينما تحولت أراضي السهول شبه الجافة والمتاخمة للصحراء الى ملكيات مشاعة وهي في عمومها تقع جنوب خط المطر.

كما عملت الظروف التاريخية المرتبطة بالفترة السابقة للحكم العثماني خاصة سياسة الموحدين او ما تعلق بالثورات التي اثرت على انتشار السكان والهجرات الهلالية وعلاقة الحكام بالقبائل البدوية.وخلال الفترة العثمانية استمرت الملكيات على حالتها دون ان يحدث بها تغيير عميق او استهداف من الإدارة او بمشروع يؤثر على طبيعة الملبكية او انتقالها من أصحابها الا في ما يفيد خدمة الدولة ومستلزمات الحياة الخاصة بالرعية.

تنقسم ملكية الأراضي في الجزائر إلى أنواع عديدة وهي الملكية الخاصة، وملكية الدولة أو البياليك، وملكية الأوقاف،وملكية العر ش ويمكن تمييز فترات ربعة في تطور الملكية الزراعية:

-الفترة الاولى: تميزت بتحسن الأحوال الاقتصادية,واستقرار أوضاع الملكية بفعل انتهاء فترة الاضطراب والفوضى طيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين,واستقرار الحكم المركزي على يد الحكام الأتراك وإبعاد الخطر المسيحي,وقد ساعدت هذه الظروف على تخفيف الضغط المالي على الأرياف والسماح لرؤساء القبائل وشيوخ العشائر بالتصرف الفعلي بالأرض والانتفاع بما تنتجه من المحاصيل لوفرة الغنائم البحرية ,ولعدم حاجة الحكام إلى موارد دخل إضافية (سعيدوني . الملكية والجباية في الجزائر اثناء الحكم العثماني)

ومما ساعد على استقرار الملكيات وازدهار الزراعة في هذه الفترة التي تبتدئ بالقرن السادس عشر الميلادي, وتنتهي في النصف الاول من القرن السابع عشر,بحلول العنصر الاندلسي,واستقراره بالجهات الساحلية وبفحوص المدن الرئيسية,و قد أدخلوا أنواعا جديدة من المزروعات,واستحدثوا طرقا مبتكرة في الزراعة وطوروا شبكة الري بنواحي الجزائر والبليدة والقليعة وشرشال وملیانة والمدية) وعرفت الجزائر خلال هذه الفترة ازدهارا خاصة في الفترة الأولى أي حكم البايلربايات والباشوات وتنوع الإنتاج واستقرت القبائل وانتشرت أراضي الوقف.

-الفترة الثانية: وهي فترة بداية تحول في مقومات الاقتصاد الحكومي بسبب التحولات الإقليمية وتقلص حركة القرصنة والجهاد البحري واستغرقت هذه الفترة النصف الثاني من القرن السابع عشر والربع الاول من القرن الثامن عشر,وفيها بدأ حكم الاغوات في الجزائر)1561-1561 م(وهم قادة فرق الجيش الانكشاري)3(,فقد تضررت الزراعة وتحولت كثير من الاراضي وتحولت كثير من الاراضي المنتجة للحبوب إلى ملكيات للبايلك أو مزارع مشاعة بين أفراد القبائل الحليفة)قبائل المخزن(أو العشائر الخاضعة,بعد أن انقطع سبيل الهجرة الاندلسية ,وتسببت الحملات العسكرية لجمع الضرائب التي لم تكن مالوفة عند عامة السكان قبل الفترة العثمانية في إلحاق أضرار فادحة بأهالي ال ريف.

-**الفترة الثالثة**: وهي فترة استقرار في مقومات الاقتصاد بحيث ارتبطت هذه الفترة بالظروف المساعدة على الاستقرار السياسي في القرن الثامن عشر,بظهور أنظمة سياسية أكثر ارتباطا بالبلاد, واهتماما بأوضاعها الاقتصادية وتجاوبا مع أهالي الريف,وهذا ما سمح بوقف الانهيار الاقتصادي والمحافظة على الانتاج الفلاحي,وتشجيع السكان على الارتباط بالأرض, ففي الجزائر ساعد استقرار الحكم,وظهور دايات أقوياء وأكفاء أمثال كرد عبدي باشا)1624-1632 م(وإبراهيم باشا)1632-1646 م(ومحمد بكير باشا)1641-1664 ومحمد عثمان باشا)1655-1611(, على توسيع أراضي الدولة بمواطن القبائل التي تم اخضاعها واستقرت خلال هده الفترة الملكيات الخاصة وكثرت اوقاف الفحوص بالمدن خاصة بالبليدة والجزائر.

-**الفترة الرابعة** : كانت هذه المرحلة انعكاس للوضع العام لدولة العثمانية ككل مع بداية الاهتمام الأوربي باملاكها وتزايد الحركات الانفصالية وتقلص مواردها ،بالنسبة للجزائر اتصفت بسوء الأحوال الاقتصادية التي كان لها انعكاس مباشر على وضعية الملكيات الخاصة لتتحول إلى أوقاف خيرية أو أهلية ,وتقلصت الملكيات المشاعة بعد ان استحوذ الحكام وموظفو الدولة وشيوخ الزوايا وزعماء القبائل على مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت تستغل جماعيا من قبل أفراد الرعية أو المخزن,وأصبحت المناطق شبه جافة في الأرض الموات بعد أن تناقص السكان وتوالت المجاعات والأوبئة,وزادت مطالب الحكام للحصول على المزيد من الإنتاج الفلاحي لتغطية حاجة موظفي الدولة, وتلبية طلبات السوق الخارجية التي أصبحوا مرتبطين بها بفعل العديد من الامتيازات التي منحوها للتجار الاوروبيين والسماسرة اليهود، خاصة بعد أن ساءت الاوضاع بعد موت الداي محمد عثمان باشا,وتولي بعده الداي بابا حسن مقاليد الحكم) 1791-1798 م(ثم الداي مصطفى باشا1798-1805 م(اللذين انتهجا سياسة جديدة قوامها تصدير المزيد من المحاصيل الزراعية إلى الخارج, عن طريق الشركات الاوروبية والمحتكرين اليهود أمثال بكري وبوشناق, ففي بعض الوقت الذي كانت فيها البلاد معرضة للمجاعة نتيجة القحط الذي أضر بالزراعة ,بالإضافة إلى سلسلة من الثورات.

أحدثت هذه الأوضاع اختلال في حركة وانتشار السكان وتحولهم إلى حياة البداوة وتربية المواشي هربا من الانتقام,وتجنبا لبطش الحملات العسكرية ولم يعد الحكام يسيطرون بالفعل على الأراضي الخصبة حسب بعض التقديرات)1(,حيث أصبحت ملكيات البايلك أو الدولة هي السائدة في الريف,بينما أراضي الاوقاف أصبحت تشتمل على أغلب الملكيات الواقعة بفحوص المدن, في الوقت الذي تركزت فيها الملكيات الخاصة بالمناطق الجبلية الممتنعة على الحكام ,والملكيات المشاعة في السهوب الداخلية حيث تربى المواشي ولا تفلح الأرض إلا من أجل الحصول على الضروري من القوت ,وقد وصفت هذه الحالة التي أصبحت عليها الأراضي الزراعية بالجزائر عند العنتري في كتابه سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينةبقوله"لا تجد في ذلك ةالزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بامر الزرع ابدا وكانت الحراثة زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس".

ورغم ذلك لا يمكن ان نجعل من هذه المرحلة مرحلة اختراق السلطة للملكية العقارية بشكل كبير بقدر محدودية انتشار العنصر العثماني على حواف المدن الشمالية،لذلك استمر الوضع في بقية المناطق على حاله الطبيعي.